وافق على تشكيل اللجنة الوطنية لتنظيم التركيبة السكانية برئاسة طلال الخالد

مجلس الوزراء: إلغاء الهيئة العامة للطرق والنقل البري

سمو الشيخ أحمد النواف مترئسا اجتماع الحكومة

جانب من الاجتماع

عقد مجلس الوزراء اجتماعه الأسبوعي صباح أمس في قصر السيف برئاسة سمو الشيخ أحمد النواف رئيس مجلس الوزراء.

وقال نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الدكتور خالد الفاضل بعد الاجتماع أن المجلس استعرض في مستهل أعماله الزيارة التي قام بها ممثل سمو أمير البلاد الشيخ النواف، سمو ولي العهد الشيخ مشعل الأحمد إلى المملكة المتحدة يوم السبت الماضي لحضور مراسم تتويج الملك تشارلز الثالث ملك المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية ولقاء سموه بجلالة الملك في قصر باكنغهام وتعكس الزيارة عمق العلاقات التاريخية بين البلدين والشعبين الصديقين.

وناقش مجلس الوزراء توصية لجنة الشؤون القانونية الوزارية بشأن مشروع قانون بإلغاء القانون رقم "115" لسنة 2014 في شأن إنشاء الهيئة العامة للطرق والنقل البري وقرر مجلس الوزراء الموافقة على مشروع القانون ورفعه إلى سمو ولي العهد حفظه الله تمهيدا لإحالته لمجلس الأمة.

كما ناقش مجلس الوزراء توصية لجنة الشؤون القانونية الوزارية بشأن تشكيل اللجنة الوطنية لتنظيم التركيبة السكانية وقرر مجلس الوزراء الموافقة على تشكيل اللجنة على أن تكون برئاسة النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ووزير الدفاع بالوكالة وعضوية كل من "وكيل وزارة الداخلية ووكيل وزارة الصحة ونائب وزير الخارجية ووكيل وزارة التجارة والصناعة ومدير عام الهيئة العامة للقوى العاملة ووكيل ديوان الخدمة المدنية ومدير عام الهيئة العامة للمعلومات المدنية ومدير عام الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب والأمين العام للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية ومدير عام الإدارة المركزية للاحصاء".

ثم بحث مجلس الوزراء الشؤون السياسية في ضوء التقارير المتعلقة بمجمل التطورات الراهنة في الساحة السياسية على الصعيدين العربي والدولي وبهذا الصدد أعرب مجلس الوزراء عن إدانة وإستنكار دولة الكويت الشديدين لاقتحام مجموعة مسلحة لمبنى الملحقية الثقافية السعودية في جمهورية السودان كما أعرب مجلس الوزراء عن تضامن ووقوف دولة الكويت إلى جانب المملكة العربية السعودية الشقيقة وتأييدها لكافة الإجراءات الأمنية والقانونية التي تتخذها للحفاظ على أمن بعثاتها الدبلوماسية.

من جانب آخر أعرب مجلس الوزراء عن ترحيب دولة الكويت بالمبادرة المشتركة للمملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية الخاصة ببدء المحادثات الأولية بين ممثلي القوات المسلحة السودانية وممثلي قوات الدعم السريع التي عقدت في مدينة جدة يوم السبت الماضي مشيدا بالجهود والمساعي التي تبذلها كل من المملكة العربية السعودية الشقيقة والولايات المتحدة الأمريكية الصديقة لحث الأطراف السودانية على الإنخراط الجاد في المحادثات والجلوس على طاولة الحوار بما يضمن خفض مستوى التوتر ووقف العمليات العسكرية مجددا موقف دولة الكويت الداعي إلى الوقف الفوري للتصعيد والقتال بما يحفظ للسودان الشقيق أمنه واستقراره.

إدانة واستنكار الكويت الشديدان لاقتحام مجموعة مسلحة لمبنى الملحقية الثقافية السعودية في جمهورية السودان

الترحيب بالمبادرة المشتركة السعودية -الأمريكية الخاصة ببدء المحادثات لإيجاد حلي سلمي للأزمة بالبلد الشقيق

نقاش بين العدواني والعوضي

الهاجري وبورقبة

أكد أن الكويت اتخذت العديد من الخطوات لتحسين بيئة الأعمال في البلاد

وزير التجارة: الكويت تمتلك مقومات تجعلها مركزاً إقليمياً للتجارة في المنطقة

تعزيز الشراكة بين القطاعين الخاص والعام في الكويت والهند ونتطلع لرؤية نتائج إيجابية تعود بالنفع على البلدين

●●●●

بسطنا إجراءات تأسيس الشركات وقللنا الوقت والجهد المطلوبين للحصول على التراخيص والتصاريح اللازمة

توفير الدعم المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة لتشجيع ريادة الأعمال وتوفير فرص العمل للشباب

●●●●

توسيع الانفتاح الاقتصادي وتعزيز العلاقات التجارية مع دول أخرى لتعزيز التبادل التجاري وتبادل الخبرات

الحكومة تولي القطاع الخاص اهتماماً كبيراً باعتباره أحد الأعمدة الرئيسية التي يعمل على تنشيط عملية النمو

تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري في المنطقة وجذب الاستثمارات الأجنبية من خلال مناخ استثماري ملائم

قال وزير التجارة والصناعة محمد العيبان، إن المؤتمر الهندي-الكويتي للاستثمار يلعب دوراً كبيراً في تنمية وتطوير العلاقات الثنائية بين البلدين، لاسيما العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية.

وأضاف العيبان، في كلمته خلال المؤتمر الذي نظمته السفارة الهندية بالتعاون مع مجلس الأعمال والمهنية الهندي بدعم غرفة تجارة وصناعة الكويت واتحاد شركات الاستثمار، والذي ألقاها نيابة عنه وكيل وزارة التجارة والصناعة بالتكليف محمد العنزي، أن هذا المؤتمر المهم والمميز الذي يجمع بين الكويت والهند، يعد منصة مثالية لتعزيز العلاقات الاستثمارية وتوطيد الصداقة بين البلدين.

ولفت إلى أن العلاقات بين البلدين تعود إلى قرون عديدة، إذ كانت الهند تمثل مورداً مهماً للتجارة الكويتية القديمة، مضيفاً أن «اليوم نشهد تحولاً جديداً في هذه العلاقات، إذ تتطور الروابط الاقتصادية والتجارية والاستثمارية بين البلدين بشكل متزايد ومثمر».

نقاشات مثمرة وذكر أن «المؤتمر يناقش الفرص الاستثمارية التي تتاح في الكويت والهند، ونستعرض آخر التطورات في هذا الصدد، وإنني واثق بأنه سيشهد نقاشات مثمرة وفاعلة، وسيتم خلاله تعزيز التعاون والشراكة بين القطاعين الخاص والعام في البلدين»، معرباً عن تطلعه إلى رؤية نتائج إيجابية تعود بالنفع على الكويت والهند وشعبيهما.

وأوضح أن الكويت اتخذت العديد من الخطوات لتحسين بيئة الأعمال في البلاد، ومنها تبسيط إجراءات تأسيس الشركات، وتقليل الوقت والجهد المطلوبين للحصول على التراخيص والتصاريح اللازمة للعمل، وأصبح كل شيء عن طريق البوابات الرقمية للرخص التجارية، وتحسين القوانين واللوائح المتعلقة بالأعمال وتبسيطها لجعلها أكثر شفافية وسهولة في فهمها وتطبيقها، ومن أهمها اصدار قانون جديد للسجل التجاري.

وتابع أن الكويت قامت أيضاً بتوفير الدعم المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، لتشجيع ريادة الأعمال، وتوفير فرص العمل من خلال الصندوق الوطني لتنمية لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وكذلك العمل على توفير أراض صناعية للصناعات المحلية، وتوفير فرص عمل، بالإضافة إلى توسيع الانفتاح الاقتصادي وتعزيز العلاقات التجارية مع دول أخرى لتعزيز التبادل التجاري وتوفير فرص الاستثمار وتبادل الخبرات المطلوبة لتحسين جودة بيئة الأعمال.

وأكد العيبان أن هذه الخطوات وغيرها قد ساهمت بشكل كبير في تحسين بيئة الأعمال في الكويت، وجعلتها أكثر جاذبية للاستثمارات المحلية والأجنبية.

وأفاد بأن العلاقات الثنائية بين الكويت والهند شهدت نمواً كبيراً في السنوات الأخيرة، وخاصة فيما يتعلق بالتجارة والاستثمار، فقد بلغ حجم التجارة بين البلدين 2.336.890 مليار دولار عام 2021، حيث بلغت نسبة الزيادة 25.6 بالمئة عن عام 2020م.

ولفت إلى «أننا ندرك أن هناك العديد من الفرص الاستثمارية المتاحة بين البلدين، والتي تحتاج إلى تعزيز الجهود المشتركة لتحقيقها، ونحن هنا اليوم لتبادل الأفكار والتجارب والخبرات، وللتعرف على المزيد من الفرص الاستثمارية».

وتابع «ونرى أن حكومة الكويت تولي القطاع الخاص اهتماماً كبيراً باعتباره أحد الأعمدة الرئيسية التي يعمل على تنشيط عملية النمو الاقتصادي، ويعود ذلك إلى الرؤية المستقبلية للكويت لتحويلها مركزاً مالياً وتجارياً في المنطقة جاذباً للاستثمارات الأجنبية من خلال خلق مناخ استثماري ملائم، والاستفادة من القوانين والتشريعات التجارية والاقتصادية، وفتح المجال أمام المستثمر الأجنبي للاستثمار بدولة الكويت، والاستفادة من المزايا التي تقدّمها هيئة تشجيع الاستثمار المباشر للمستثمرين الأجانب».

وقال إن الكويت تمتلك العديد من المقومات التي تجعلها مركزاً إقليمياً للتجارة في المنطقة، ويدعم هذا التوجه رؤية الكويت 2035 من أهمها الموقع الجغرافي المميز للكويت، والإطار القانوني والدستوري للكويت يجعلها وجهه جاذبة للمستثمر الأجنبي، وهذا يعطي ضمانات إضافية وحماية للاستثمارات. ويُعزز الإطار القانوني والدستوري في الكويت الاستقرار السياسي، مما يساهم بجعلها بيئة جاذبة للأعمال التجارية.

وأضاف «جميع هذه المقومات تهدف الى جذب رأس المال الأجنبي وفق قانون 116 لسنة 2023، الذي يعطي المستثمر الأجنبي العديد من المميزات، مثل الإعفاءات من ضريبة الدخل، والإعفاء من كل توسع في الكيان الاستثماري، إضافة الى العديد من المميزات».

ولفت إلى أن التحديات التي تواجه العلاقات الكويتية – الهندية، وكيف يمكن تجاوزها من أجل تعزيز الشراكة بين البلدين، فبالنظر إلى العوامل الاقتصادية والتجارية والاستثمارية المتغيرة بشكل سريع في العالم، فإننا بحاجة إلى تطوير استراتيجيات جديدة لتحسين التعاون وتنمية العلاقات بين البلدين.

وذكر أن حركة التجارة العالمية عام 2020 شهدت أهم حدث وهو جائحة كورونا التي عصفت بدول العالم وواجهت الدول العديد من التحديات التجارية والاقتصادية، مما نتج عنه تراجع اقتصادي على المستوى العالمي، وكان أكبر تحد هو الاختلالات في سلاسل التوريد التي شكلت تحدياً كبيراً على حركة التجارة العالمية، وهذا التحدي أعمق من كونه عرضاً وطلباً فقط، وإنما مرتبط بالتجارة اللوجستية، وخلال هذه التغيرات كان ولا يزال على رأس الأولويات الأمن الغذائي، حيث سببت الإغلاقات والاختلالات في سلاسل التوريد قلقاً في استدامة الأمن الغذائي في الكويت، لاسيما أنها تعتمد اعتماداً كبيراً على استيراد المواد الغذائية، ولكن وزارة التجارة والصناعة استطاعت بتعاون جميع الجهات والهيئات الحكومية والشركات الموردة للغذاء بإدارة هذه الأزمة وتوفير جميع المنتجات الأساسية من المواد الغذائية في الأسواق، حيث لم يشعر أحد بنقص في تلك المواد الغذائية. واستذكر العيبان الجهود الدولية للهند، التي أدت دوراً مهماً في الأمن الغذائي العالمي، وتعتبر واحدة من أكبر المصدرين للمواد الغذائية في العالم، تعتبر الهند منتجة للأغذية الأساسية مثل الأرز والسكر والحبوب واللحوم والخضراوات، كما تعتبر الهند أيضاً مصدراً رئيسياً للتوابل والأعشاب المستخدمة في المأكولات العالمية، وقدمت الهند المساعدة للعديد من الدول المتأثرة بالوباء، حيث قامت بإرسال فرق طبية ومواد طبية ولقاحات إلى العديد من الدول حول العالم، بما في ذلك الولايات المتحدة وبريطانيا والمملكة المتحدة والبرازيل والأرجنتين والإمارات وجنوب إفريقيا، والكثير من الدول الأخرى.